

## المشهد السياسي

## المالية حُسمت لبرّي

الحر. من جهة أخرى، تشير مصادر الحزب الاشتراكي إلى أن النائب وليد جنبلاط أبلغ نوابه خلال اجتماع اللقاء الديموقراطي قراره توزير النائب مروان حمادة، فيما لم يجزم نهائياً ما إذا كان النائب السابق أيمن شقير هو الوزير الاشتراكي الثاني الذي في حال اختياره سيحصل على حقيبة دولة. والمتفق عليه أن تذهب الحقيبة الثانية إلى النائب طلال أرسلان، خصوصاً بعد الأجواء الإيجابية بين أرسلان وجنبلاط، وإبلاغ جنبلاط الحريري ويري عدم ممانعته حصول أرسلان على الوزارة. الخدماتية الثانية من حصة الدروز. أما تيار المرده، فقد اشترط الحصول على وزارة الأشغال العامة والنقل أو الاتصالات أو الطاقة للمشاركة في الحكومة، محصناً بدعم حزب الله وحركة أمل لمطلبه. ولأن وزارة الأشغال هي واحدة من أبرز الوزارات الخدماتية، وضع حزب القوات عينه عليها واختار مارون الحلو من بلدة كسروان لتوليها، وهو ما يطرح علامة استفهام حول مدى قبول التيار الوطني الحر بتسليم معقله الكسرواني لشخصية قواتية. وبعبس ما يشاع عن تفضيل حزب الكتائب البقاء في المعارضة، أعربت قيادته عن رغبتها في المشاركة بالحكومة المقبلة، شرط توزيع المقاعد الوزارية على الكتل النيابية بما يتناسب مع عدد أعضائها.

في سياق آخر، أكد رئيس مجلس النواب نبيه بري، خلال لقاء الأربعاء النيابي ضرورة الإسراع بتشكيل الحكومة قبل عيد الاستقلال، مشيراً إلى "رغبة جديدة في تأليفها بأسرع وقت ممكن للانصراف إلى العمل، ولا سيما من أجل إقرار قانون جديد للانتخابات ومعالجة الملفات الحيوية المطروحة". وشدد على ضرورة أن "يكون القانون الجديد مبنياً على النسبية بما يؤدي إلى الانتقال من المفهوم الطائفي والمذهبي إلى مفهوم المواطنة". من جهة أخرى، رأى بري أن مكافحة الفساد تستلزم تعزيز سلوك المسارات الدستورية والقانونية، بما فيها تنشيط عمل القضاء والهيئات الرقابية في هذا المجال. وأشار إلى أن هناك نماذج عديدة يمكن أن تشكل امتحاناً لمثل هذه المسارات، ومنها قضية الإنترنت غير الشرعي، داعياً إلى استكمال عمل لجنة الإعلام والاتصالات ومسار القضاء في هذه القضية.

من جهة من سيمثله في الشمال، إلا أن دائرة الترشيحات أنحصرت بين النائب محمد كجارة أو النائب السابق مصطفى علوش من طرابلس والنائب معين المرعبي من عكار. علماً أن اسم علوش هو خيار مقبول جداً من رئيس الجمهورية، بسبب قربه في مرحلة سابقة من التيار الوطني



الكتاب يريد  
دخول الحكومة بشرط  
احترام تمثيل الكتل  
حسب أحجامها



ترفض اوساط في التيار الوطني الحر منح «الدفاع» للقوات، ربطاً بأحداث الحرب الأهلية (هيثم الموسوي)



عقدة توزيع الحقائق السيادية ما زالت العقبة الرئيسية أمام تشكيل حكومة الوحدة الوطنية. وحتى ليك أمس كانت المشاورات مستمرة حول تقاسم الحصص الوزارية وسط تصعيد كل حزب مطالبه لضمان عدم انكساره سياسياً وشعبياً عند إنهام التسوية

كل ما يُقال في الإعلام اعتراضاً على تعيين وزير من حركة أمل في وزارة المالية هو كلام بلا معنى، وبلا أي طائل. فجميع القوى السياسية المعنية بتأليف الحكومة بانت مقتنعة بأن المالية ستبقى في عهدة الرئيس نبيه بري. حتى المطالب بالحصول عليها، أي رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، عبّر عن عدم تمسكه بها، من خلال قوله («النهاري» أمس) إن عدم حصول القوات على هذه الحقيبة لن يشعل حرباً أهلية. لكن التيار الوطني الحر مضى على مناقفة بري، من باب المطالبة بمداورة الحقائق، بما فيها المالية، حتى لا يقال إن التيار الوطني الحر لم يساند حليفه القواتي. وفي هذا الإطار، أبلغ الرئيس سعد الحريري حسن خليل عدم ممانعته حصول القوات على وزارة سيادية. وأكدت مصادر قواتية وعونية لـ«الخبير» أن الاتفاق بين القوات اللبنانية وعون يقضي بحصول القوات على حصة وزارية مطابقة كماً ونوعاً لحصة التيار الوطني الحر، أي في حال حصول التيار على حقيبة سيادية فتكون «الحقيبة المسيحية» الثانية من حصة القوات. وإذا حصل التيار على الخارجية، يعني ذلك حصول القوات على الدفاع، في ظل تمسك الحريري بالداخلية وتمسك بري وحزب الله بالمالية. لكن حزب الله ويري والنائب وليد جنبلاط يعارضون حصول القوات على الدفاع أو الخارجية. كذلك لا تخفي أوساط في التيار الوطني الحر اعتراضها على حصول القوات على «الدفاع»، ربطاً بالتاريخ الدموي

في التنازلات وإجراء اللازم ليكون لرئيس الجمهورية حق الفيتو أقله في مجلس الوزراء. المقاربة الثالثة التي يجري التطرق إعلامياً إليها على نحو عاجل فيما هي حدث بحد ذاته ترتبط بالتعامل مع هذه الحكومة في غرف التأليف باعتبارها حكومة إشراف على إجراء الانتخابات النيابية في موعدها، بعد ستة أشهر. وبعيداً عن المزايدات الإعلامية لا شك أن قرار إجراء الانتخابات في موعدها، المتفق مسبقاً عليه بين الحريري والعونيين، قرار كبير وغير متوقع بعد التأجيلين السابقين وأزمة الحريري المالية المتواصلة. وعلمت «الخبير» أن حراك التأليف يوازيه حراك سريع وجدي يتعلق بقانون الانتخاب، من دون أن يتضح ما إذا كان ثمة اتفاق على إجراء الانتخابات وفق قانون الستين مرة أخيرة لطمانة الحريري، أو أن قانوناً جديداً للانتخابات سيقدر في الأسابيع الأولى من عمر العهد. واللائق هنا أن مصادر العونيين والقوات تتحدث عن تحالفهما في «النيابية» وفق مبدأ حقهما في تقرير مصير 64 مقعداً نيابياً مسيحياً، في ظل كلام عن نيتهما توسيع مروحة استيعابهما لبعض الشخصيات مثل النائب ميشال المر والوزير فرعون ورئيس بلدية جبيل زياد حواط وميريام سكاف في حال تجاوز النائب ستريدا طوق مشاكلها الشخصية معها. وهو ما من شأنه أن يسحب أوراق القوة والضغط من يد الحريري الذي لن يستطيع الحفاظ على النسبة الأكبر من مقاعد كتلته المسيحية حتى مع قانون الستين. والثابت في هذا السياق أن تحالف التيار والقوات لن يتزعزع مهما كانت حصة القوات في الحكومة، ومهما كان ما يخبئه الحريري لجعجع في ظل تأكيد المعلومات أن لقاءهما الأخير كان سيئاً. ولا شك أن مشكلة الحريري مع العونيين محدودة بحكم تركيز نفوذهم الانتخابي في جبل لبنان، حيث لا يملك «المستقبل» مقاعد نيابية. والنظرة السريعة على الأشرافية والكورة وزحلة تظهر تعامل الحريري مع ما هو له باعتبار له وللقوات اللبنانية، لكن القوات تقول اليوم إنها تريده لها وحدها. فالقوات «تمسكت» عشر سنوات على كتف المستقبل لتمتد وضعها في الأشرافية والبترون والكورة وزحلة ولتطلب من الحريري أن يخلي الساحة اليوم لها. وما هي «تتمسك» على كتف العونيين اليوم للتمكن من تكرار اللعبة نفسها بعد بضع سنوات.

أخيراً لا شك أن ما كان يقوله العونيين عن كون الانتخابات الرئاسية وسيلة لا هدفاً بحد ذاته، ومجرد خطوة أولى ستتبعها خطوات كثيرة لإعادة التوازن إلى السلطة، بدأ يأخذ مداً. وسواء صحت مقاربات التشكيل الثلاث السابق ذكرها أو طبع الحريري وباسم الحكومة وفق مقادير مختلفة، يبقى أن التسليم الحريري بحق الأصدقاء المسيحيين باختيار الوزراء المسيحيين الذين غالباً ما كان ثلثهم مستقبليين هو أمر كبير وغير مسبوق ويهز النفوذ الحريري بقوة.

علم  
وخبير

## وعد لموظفي المستقبل

جرى في وزارة العمل أمس، لتبني على الشيء مقتضاه، فتقرر إما النزول إلى الشارع يوم الجمعة أو تأجيل التحرك إلى يوم آخر.

## الوزارة لا تُقضي عن النيابة

تبين أن طرح اسم النائب مروان حمادة لتسلم حقيبة وزارية من قبل الحزب التقدمي الاشتراكي لا يلغي واقع أنه سيكون أحد مرشحي الحزب إلى الانتخابات النيابية المقبلة. بل إن توزيره سيتيح له الاستفادة مما تؤمنه له الوزارة في حملته الانتخابية.

## عودة كاميرات المراقبة

عادت ورشة تركيب كاميرات المراقبة إلى شوارع منطقة رأس بيروت منذ بداية الأسبوع الماضي. وتعمل حفارات مع فرق من العمال ليلاً على استكمال تركيب الكاميرات في الشوارع الداخلية لمنطقة الحمراء. وكانت صفقة تركيب الكاميرات لمصلحة بلدية بيروت قد أثارت الكثير من الجدل بشأن عقد تنفيذها، بعد صدور تقارير هيئات رقابية تتحدث عن مخالفات في إجراء المناقصة.

خلال استجوابه من قبل مديرية دائرة التحقيق وقضايا العمل في وزارة العمل منال حجازي، أشار المدير العام لجريدة المستقبل سعد العلابي، إلى احتمال دفع شهرين أو ثلاثة أشهر كدفعة أولى للزملاء المصرفيين من الجريدة، والذين لهم في ذمة المؤسسة رواتب أكثر من 10 أشهر، إضافة إلى تعويضاتهم. لكن لجنة متابعة قضية المصرفيين رفضت مبدأ جدولة الدفعات وأبدت قبولاً مبدئياً بدفعتين: واحدة بالرواتب والمرفقات، وواحدة بالتعويضات، على أن يُدفع كامل المبلغ بأسرع وقت ممكن. وقال العلابي إن فكرة الصرف كانت واردة منذ 7 أشهر تقريباً، وأنه عمل على تأجيلها مع المستشار الإعلامي للرئيس سعد الحريري هاني حمود، ريثما تتوافر الأموال اللازمة للدفع. لكن ضغطاً كبيراً من «صانعي القرار» فرض الصرف قبل تأمين المبلغ. وكان العلابي يقول لمستجوبيه إن عليه أن يعود إلى «المعنيين» أي الرئيس سعد الحريري ومستشاريه في كل شاردة وواردة. وانتزعت لجنة متابعة حقوق المصرفيين منه تعهداً شفهيًا وخطياً يقضي أنه بحلول نهاية هذا الشهر سيعمل على مسار لترتيب كيفية سداد المستحقات، الأمر الذي اعتبره عدد من المصرفيين إبرة «مخدر». وستعقد اللجنة اجتماعاً اليوم لمناقشة ما